

حماية البيانات الشخصية

المحتويات

حقوق صاحب
البيانات

من المسؤول عن
معالجة البيانات
والتحكم بها؟

مقدمة

ضوابط للمنشآت

تعتبر البيانات ذات أهمية كبيرة خصوصًا مع توفر الكميات الهائلة من البيانات والتي تتطلب معالجتها وتنقيتها من خلال التحليل لتفسيرها بالشكل الدقيق لتنمية أعمالك وتحقيق أقصى عائد لمنشأتك. ولكن عند عملية جمع البيانات يجب الأخذ بالاعتبار نظام حماية البيانات الشخصية الصادر بمرسوم ملكي بحيث تكون الجهة المختصة بالنظام هي الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لحماية حقوق الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية من قبل جميع الكيانات داخل المملكة وخارجها التي تعالج البيانات الشخصية المتعلقة بالأفراد المواطنين والمقيمين في المملكة باستخدام أي وسيلة، بهدف وضع المبادئ والأسس النظامية التي تمكن مقدمي الخدمة من الاستثمار والابتكار في الخدمات والتطبيقات التي توفر قيمة مضافة للمستخدمين.

ويُستثنى من نطاق تطبيقه، قيام الفرد بمعالجة البيانات الشخصية لأغراض لا تتجاوز الاستخدام الشخصي أو العائلي، ما دام أنه لم ينشرها أو يفصح عنها للغير.



كل بيان -مهما كان مصدره أو شكله- من شأنه أن يؤدي إلى معرفة الفرد على وجه التحديد، أو يجعل التعرف عليه ممكنًا بصفة مباشرة أو غير مباشرة من البيانات ذات الطابع الشخصي التي تشمل التالي:



من المسؤول عن معالجة البيانات والتحكم بها؟

كرائد أعمال عليك معرفة النشاط المناسب لمنشأتك باعتبارها جهة تحكم أو جهة معالجة للتركيز على نطاق عملك وفئتك المستهدفة وضمان تحقيق أهدافك.

جهة المعالجة

أي جهة عامة، وأي شخصية ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة؛ تعالج البيانات الشخصية لمصلحة جهة التحكم ونيابةً عنها.

جهة التحكم

أي جهة عامة، وأي شخصية ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة؛ تحدد الغرض من معالجة البيانات الشخصية وكيفية ذلك؛ سواء باشرت معالجة البيانات بوساطتها أم بوساطة جهة المعالجة.

وعادةً ما يتم الخلط بين جهة التحكم وجهة المعالجة، لذا سنضرب مثالاً بسيطاً لتوضيح الفرق بينهما؛ لنقل أن محمداً يعمل موظفًا لدى شركة المتحدة، وقامت الشركة بمشاركة بيانات مجموعةٍ من موظفيها لأغراض تنفيذ التزامات شركة المتحدة بصفتها صاحب عمل. فهنا تكون جهة التحكم هي شركة المتحدة وليس محمداً لأنها هي التي جمعت البيانات، وهي التي تحدد الغرض من الجمع.

من خلال المثال السابق يتضح لنا أن صاحب البيانات هو محمد، ويعرف صاحب البيانات بأنه الفرد الذي تتعلق به البيانات الشخصية أو من يمثله أو من له الولاية الشرعية عليه. في حال كون صاحب البيانات الشخصية غير مؤهل لاتخاذ القرار القانوني أو النظامي، كأن يكون طفلاً صغيراً أو ذا إعاقة، فإن الولي أو الوصي هو من ينوب عنه.

كما أن لصاحب البيانات حقوق يجب الانتباه لها عند جمع البيانات وتحليلها وهي كالتالي:

01 حق العلم



إحاطته علمًا بالمبرر النظامي أو العملي لجمع بياناته الشخصية والغرض من ذلك، على ألا تعالج بياناته لاحقًا بصورة تتنافى مع الغرض من جمعها.

02 حق طلب التحديث



في حال أراد تحديث معلوماته القديمة.

03 حق الوصول



لياناته الشخصية المتوفرة لدى جهة التحكم وإمكانية الحصول على نسخة منها بصيغة واضحة ومطابقة لمضمون السجلات شريطة ألا يخالف ذلك الأحوال المنصوص عليها من جهة التحكم للإفصاح التي سيتم ذكرها. كما يحق لجهة التحكم تقييد حق صاحب البيانات من الوصول إليها إذا كان ذلك ضروريًا لحماية صاحب البيانات الشخصية أو غيره من أي ضرر. أو إذا كانت جهة التحكم جهة عامة، وكان التقييد مطلوبًا لأغراض أمنية أو قضائية.

04 حق طلب الإلتلاف



وهذا الحق يكون بسبب انتهاء الفائدة المرجوة من البيانات ولم تعد هناك حاجة إليها.

حقوق صاحب البيانات

وإليك الحالات لا تُمكن صاحب البيانات الشخصية من الوصول إليها بعد أن تتم عملية جمع البيانات وهي كالتالي:

- 01 يمثل خطرًا على الأمن، أو يسيء إلى سمعة المملكة، أو يتعارض مع مصالحها.
- 02 يؤثر على علاقات المملكة مع دولة أخرى.
- 03 يمنع من كشف جريمة أو يمس حقوق متهم في الحصول على محاكمة عادلة.
- 04 يعرض سلامة فرد أو أفراد للخطر.
- 05 يترتب عليه انتهاك خصوصية فرد آخر غير صاحب البيانات الشخصية.
- 06 يتعارض مع مصلحة ناقص أو عديم الأهلية.
- 07 يخل بالتزامات مهنية مقررة نظامًا.
- 08 يكشف عن مصدر سري لمعلومات تحتم المصلحة العامة عدم الكشف عنه.

كما أن هناك حالات تُمكنك من الاحتفاظ بالبيانات بعد الانتهاء من جمعها:

- 01 إذا تمت إزالة كل ما يؤدي إلى معرفة صاحبها.
- 02 إذا كانت البيانات الشخصية متصلة اتصالاً وثيقاً بقضية منظورة أمام جهة قضائية وكان الاحتفاظ بها مطلوبًا.
- 03 إذا توافر مبرر نظامي يوجب الاحتفاظ بها مدة مُحددة.

حالات تُمكنك تغيير الغرض من معالجتها بدون موافقة صاحبها:

إذا كانت جهة التحكم جهة عامة، وكانت المعالجة مطلوبة لأغراض أمنية أو لاستيفاء مُتطلبات قضائية.



عندما تُحقق المعالجة مصلحة متحققة لصاحب البيانات وكان الاتصال به متعذراً أو كان من الصعب تحقيق ذلك.



لأغراض علمية أو بحثية أو إحصائية إذا لم تتضمن البيانات الشخصية ما يدل على هوية صاحبها على وجه التحديد أو بموجب نظام آخر يتطلب الأمر.



عندما تكون المعالجة بمقتضى نظام آخر أو تنفيذاً لاتفاق سابق يكون صاحب البيانات الشخصية طرفاً فيه.



ضوابط للمنشآت

في حال كنت جهة تحكم أو جهة معالجة يجب الأخذ بالاعتبار الاشتراطات التالية عند جمع البيانات الشخصية أو الاستفادة منها:

- عدم اشتراط الموافقة لإسداء خدمة أو تقديم منفعة.
- عدم معالجة البيانات الشخصية أو تغيير الغرض من معالجتها إلا بعد موافقة صاحبها.
- الالتزام باختيار جهات معالجة توفر الضمانات اللازمة لتنفيذ أحكام النظام.
- إشعار أي جهة أخرى انتقلت إليها البيانات بأي تعديل يطرأ عليها.
- إتلاف البيانات الشخصية فور انتهاء الغرض من جمعها.
- إشعار الجهة بحدوث تسرب أو تلف لبيانات شخصية أو حدوث وصول غير مشروع إليها.
- عدم نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة أو الإفصاح عنها لجهة خارج بدون موجب اتفاقية.
- قصر حق الاطلاع ومعالجة البيانات على أقل عدد ممكن من الموظفين بالقدر اللازم فقط لتقديم الخدمات الصحية.
- إشعار صاحب البيانات الشخصية عند ورود طلب الإفصاح عن بياناته الائتمانية من أي جهة.
- عدم استخدام وسائل الاتصال الشخصية فيما عدا المواد التوعوية التي ترسلها الجهات العامة إلا إذا وافق متلقي هذه الإعلانات.
- تمكين المتلقي من إبداء رغبته في التوقف عن استقبال المواد الإعلانية.
- عدم تصوير الوثائق الرسمية التي تحدد هوية صاحب البيانات الشخصية أو نسخها، إلا عندما يكون ذلك تنفيذاً لأحكام نظام، أو عندما تطلب جهة عامة مختصة تصوير تلك الوثائق أو نسخها وفق ما تحدده اللوائح.

عند نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة أو الإفصاح عنها لجهة خارج المملكة يجب الأخذ بالاعتبار الاشتراطات التالية:

- أن يقتصر النقل أو الإفصاح على الحد الأدنى من البيانات الشخصية الذي تدعو الحاجة إليه.
- أن تقدم ضمانات كافية للمحافظة على البيانات الشخصية التي سيُجرى نقلها أو الإفصاح عنها وعلى سريتها.

- موافقة الجهة المختصة على النقل أو الإفصاح وفقاً لما تحدده اللوائح.
- ألا يترتب على النقل أو الإفصاح مساس بالأمن الوطني أو بمصالح المملكة الحيوية.

كما أنه من الراجح حدوث تسرب البيانات، ويعرف تسرب البيانات بالإفصاح عنها أو الوصول لها بشكلٍ غير مشروع. وفي حال وجود تسرب للبيانات، عليك القيام بالتالي:

1

إشعار الجهة المختصة.
(الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي)



2

إشعار صاحب البيانات
في حال ترتب ضرر جسيم



منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority